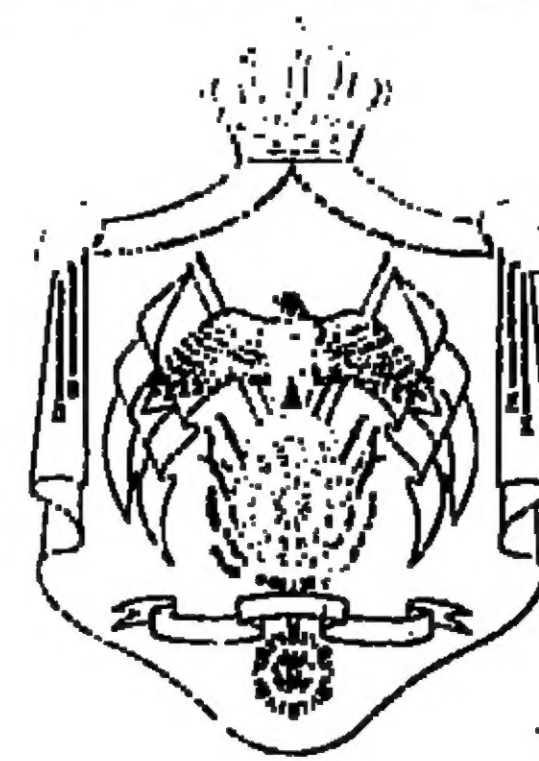
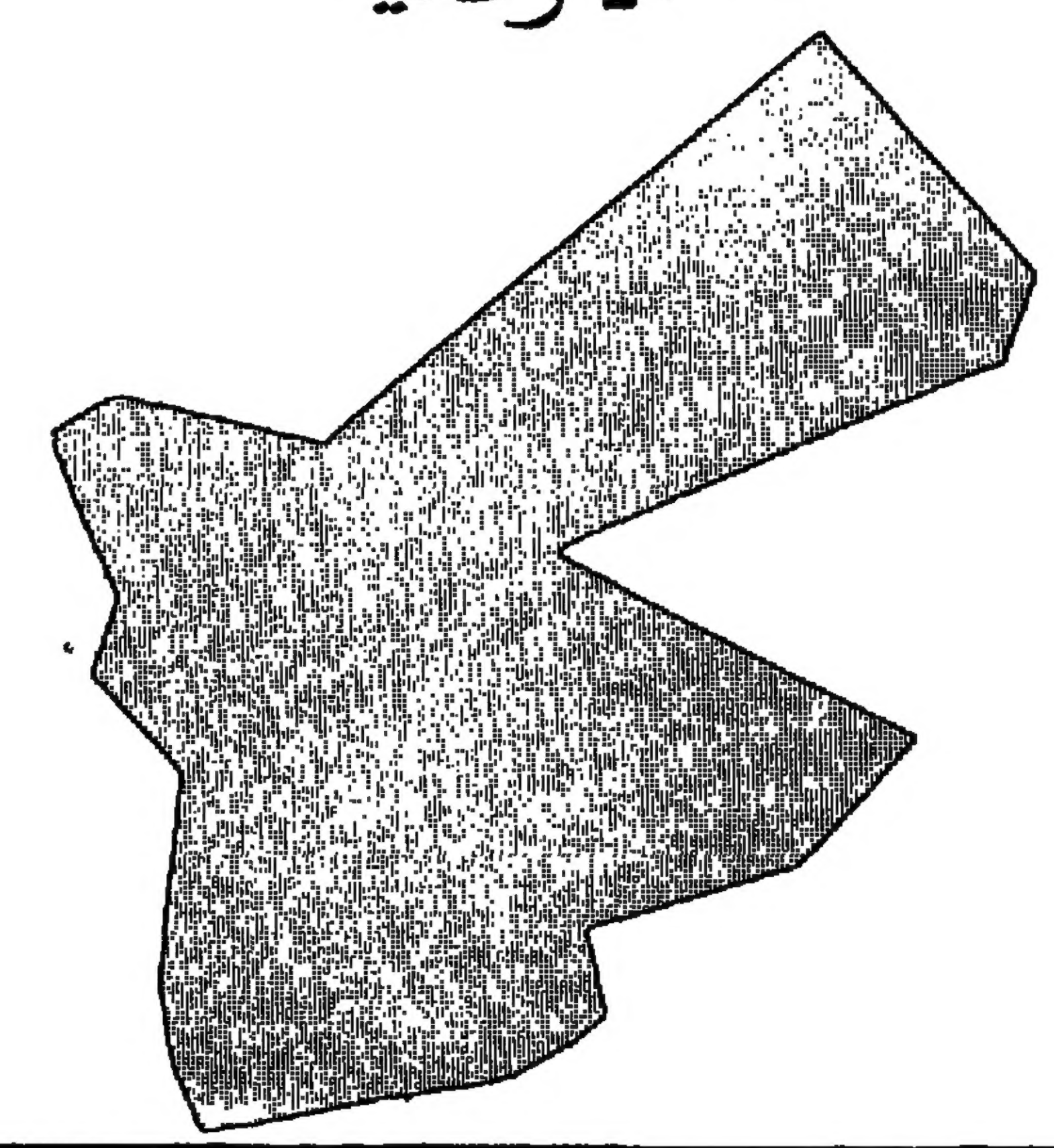


٢٠١٢

٢٠١٢



الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية



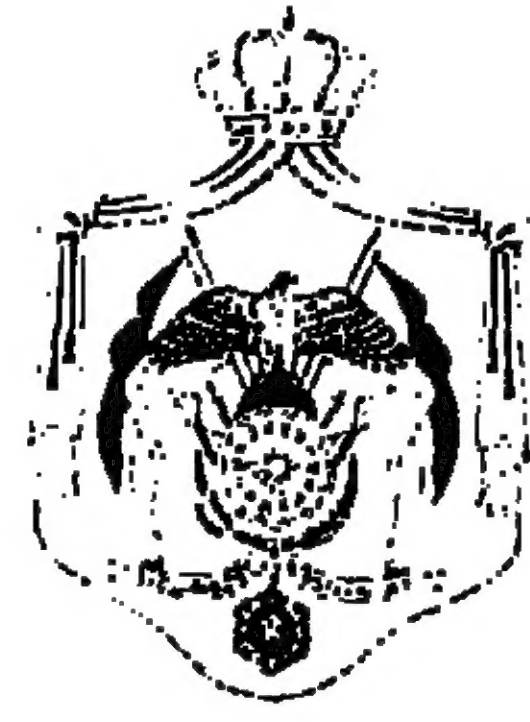
عمان: الخميس ٢٨ جمادي الأولى ١٤٢٨ هـ. الموافق ١٤ حزيران سنة ٢٠٠٧ م

رقم العدد: ٤٨٣٠

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية  
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

هكذا على الأصل





الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء / مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov .jo](http://www.Pm.gov.jo)

فهرس العدد ٤٨٣٠ \*\*\*\* الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٤

قرار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مكتبة الديوان



قرار رقم ( ٤ ) لسنة ٢٠٠٧  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى لسنة ١٤٢٨ هجرية الموافق ٢٠٠٧/٦/١١ ميلادية ، وبناءً على طلب دولة رئيس الوزراء الأفخم بكتابه رقم (ب ل ٢ // ٢ / ١٠٧٧٦) تاريخ ١٩ جمادى الأولى سنة ١٤٢٨ هجرية الموافق ٢٠٠٧/٦/٥ ميلادية ، اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير الفقرة (ب) من المادة (٩) والفقرة (ج) من المادة (٢٢) والفقرة (ج) من المادة (٢٤) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ ، وبيان ما يلي :

١- هل يجوز للناخب في أي دائرة انتخابية أن ينتخب أكثر من مرشح واحد على الورقة الخاصة بالمرشحين لعضوية المجلس البلدي ، فيما إذا كانت المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية تزيد عن مقعد واحد ؟ .

٢- ما هو المعيار الذي يتوجب على رئيس الانتخاب أن يعتمد عند تفويض المرشحات من النساء اللواتي لم يحالفهن الحظ بالفوز تنافسياً ، هل هو نسبة ما حصلت عليها المرشحة من أصوات بالنسبة لعدد المقترعين في دائرتها الانتخابية الواحدة ، أم الاعتبار هو لعدد الأصوات التي حصلت عليها المرشحة في منطقة البلدية الانتخابية بمجموع دوائرها ؟ .

وبعد الإحاطة بما جاء في طلب التفسير ، ومرفقه كتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (ب/٣/١٣٢٩٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ والرجوع إلى النصوص المطلوب تفسيرها والنصوص ذات العلاقة نجد ما يلي :

أولاً :

- نصت الفقرة (أ) من المادة (٩) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ على ما يلي :

[ يجوز تقسيم منطقة البلدية إلى دوائر انتخابية يتم تحديدها وبيان عدد الأعضاء الذين ينتخبون في كل دائرة منها بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية ] .

- وجاء في الفقرة (ب) من هذه المادة ما يلي :

[ يخصص للمرشحات لعضوية المجلس نسبة لا تقل عن (٢٠%) من عدد أعضاء المجلس لإشغالها من اللواتي حصلن على أعلى الأصوات ، وإذا لم يتوافر العدد الذي يساوي هذه النسبة من عدد أعضاء المجلس لإشغالها فيتم التعيين بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير في حدود هذه النسبة ويطبق هذا النص على أمانة عمان الكبرى فيما يتعلق بالأعضاء المنتخبين ] .

ثانياً :

نص الفقرة (ج) من المادة (٢٢) من القانون ذاته على ما يلي :

[ يتم انتخاب الرئيس وأعضاء المجلس في آن واحد وعلى ورقتين منفصلتين ويجري انتخابهم في اقتراع واحد ويجري الاقتراع بدخول الناخب إلى مركز الاقتراع حيث يؤشر على اسمه في جدول الناخبين بعد التثبت من هويته ، ثم يسلم ورقتي الاقتراع

هكذا من العمل



موقعاً عليهما من قبل رئيس لجنة الاقتراع . يكتب الناخب على الورقة الخاصة بالرئيس اسم الشخص الذي ينتخبه وعلى الورقة الأخرى أسماء الأشخاص الذين ينتخبهم لعضوية المجلس البلدي ثم يضع الورقتين كلاً على حدة في صندوق الاقتراع المخصص لكل منهما على مرأى من الحضور . [

ثالثاً :

تنص الفقرة (ج) من المادة (٢٤) من القانون ذاته على ما يلي :

[ - يعلن رئيس الانتخاب أسماء الفائزات بالعضوية المخصصة للنساء وفقاً لما هو مبين في الفقرة (أ) من هذه المادة . ]

رابعاً :

تنص الفقرة (أ) من المادة (٢٤) من القانون ذاته على ما يلي :

[ - يعلن رئيس الانتخاب اسم المرشح الذي فاز برئاسة البلدية ، وأسماء المرشحين الذين فازوا بعضوية المجلس لئيلهم أصواتاً أكثر مما نال غيرهم ويبلغ ذلك إلى الوزير بتقرير يبين فيه عدد الناخبين الذين اشتركوا في الاقتراع ، وعدد الأصوات التي نالها كل واحد من المرشحين ، وعدد أوراق الاقتراع التي أغفلت مع بيان ، أسباب إغفالها ، وتنتشر نتائج الانتخاب في الجريدة الرسمية ، ويوجه الوزير إلى الفائزين شهادات بانتخابهم . ]

وبعد التدقيق في النصوص التي أسلفنا يياها والمداولة نستخلص ما يلي : -

أولاً :-

أن المشرع أجاز تقسيم مناطق البلديات في المملكة إلى دوائر انتخابية ، يتم تحديدها وبيان عدد الأعضاء الذين ينتخبون في كل دائرة منها بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية .

ثانياً :-

تبين لنا من القرارات التي أصدرها وزير الشؤون البلدية المنشورة في عددي الجريدة الرسمية رقم (٤٨٢١) الصادر بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠٠٧ و رقم (٤٨٢٦) الصادر بتاريخ ٩ أيار ٢٠٠٧ .

[ أن المناطق الانتخابية للبلديات في جميع أنحاء المملكة قد قسمت إلى دوائر انتخابية . وحدد لكل دائرة انتخابية مقعد واحد (عضو واحد) في المجلس البلدي في الغالبية العظمى من المناطق الانتخابية ، بما فيها منطقة أمالة عمان الكبرى والبلديات الكبرى الأخرى ومنها إربد والزرقاء . ولم يستثن من هذا الترتيب إلا دوائر انتخابية محدودة . ]

ثالثاً :-

إن نصوص القانون لم تبين ما إذا كان من حق الناخب أن يصوت لمرشح واحد فقط أم أنه يجوز له أن ينتخب أكثر من مرشح ، إلا أن مبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين ، تفرض أن تنسجم الترتيبات والإجراءات المرسومة من وزارة الشؤون البلدية ورؤساء الانتخاب مطابقة على جميع المواطنين مرشحين وناخبين ، وذلك

هكذا خذ العمل



تطبيقاً لمبدأ المساواة الذي تضمنته المادة (٦) من الدستور الأردني التي ينص البند الأول منها على ما يلي :

[الأردنيون أمام القانون سواء ، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين ] .

وبما أن جميع المناطق الانتخابية قد قسمت إلى دوائر انتخابية ، حددت للغالبية العظمى من هذه الدوائر مقعد واحد ، بحيث لا يجوز للناخب أن يصوت إلا لمرشح واحد من المتنافسين على هذا المقعد ، فإن مبدأ المساواة بين الأردنيين الذي ضمنه الدستور بالنص الذي أسلفنا ذكره يستلزم أن لا يصوت الناخب إلا لمرشح واحد من المرشحين لدائرته الانتخابية ، إذا كان قد خصص للدائرة الانتخابية أكثر من مقعد واحد .

#### رابعاً :-

إن قانون البلديات لم يحدد أو يبين المعيار الذي يتوجب على رئيس الانتخاب أن يعتمد عليه لاستعمال صلاحيته في تفويض المرشحات من النساء اللواتي لم يحالفهن الحظ بالفوز تنافسياً ، هل هو نسبة ما حصلت عليه المرشحة من أصوات بالنسبة لعدد المقترعين في دائرتها الانتخابية أم أن الاعتبار هو لعدد الأصوات التي حصلت عليها المرشحة غير الفائزة تنافسياً في منطقة البلدية الانتخابية ؟

إلا أننا نستخلص من النصوص المطلوب تفسيرها وانطلاقاً من المبادئ العامة في المساواة بين المواطنين ، وبما أن المناطق الانتخابية لجميع البلديات قد قسمت إلى دوائر انتخابية وخصص لكل دائرة منها في الأعم الأغلب مقعد واحد في المجلس البلدي ، وبما أن أعداد الناخبين ، وبالتالي أعداد المقترعين لن تكون متساوية في جميع

الدوائر الانتخابية في المنطقة الانتخابية الواحدة ، فإن الحصلة والنتيجة الطبيعية التي ستفرزها عمليات الاقتراع أن المرشحات غير الفائزات تنافسياً في الدوائر الانتخابية التي يزيد عدد الناخبين فيها عن الدوائر الأخرى . سيحصلن على أصوات أكثر من منافساتهن المرشحات في الدوائر التي يقل فيها عدد الناخبين عن الدوائر الأخرى في المنطقة الانتخابية الواحدة .

ولذلك فإننا نجد أن المعيار الذي يحقق العدالة والمساواة بين المرشحات اللواتي لم يفزن تنافسياً ، هو أن يؤخذ بعين الاعتبار مدى قوة المرشحة في دائرتها الانتخابية أي نسبة ما حصلت عليه من الأصوات إلى مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية كثر عدد هؤلاء المقترعين أو قل .

فالمرشحة التي تحصل على ألف صوت في دائرة انتخابية عدد المقترعين فيها أربعة آلاف أقوى في دائرتها الانتخابية من المرشحة التي تحصل على ألفي صوت في دائرة انتخابية عدد المقترعين فيها عشرة آلاف لأن الأولى حصلت على ربع أصوات المقترعين في دائرتها الانتخابية ، بينما حصلت الثانية على خمس أصوات المقترعين في دائرتها الانتخابية ، وتكون الأولى أقوى مركزاً وأكثر تأييداً في دائرتها من الثانية ، وأولى بالتفويض .

هكذا حق العمل



لكل ما تقدم وبناءً عليه نقرر بالإجماع ما يلي :

أولاً :- لا يجوز للناخب في أي دائرة انتخابية أن ينتخب أكثر من مرشح واحد ،  
حتى إذا كانت المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية تزيد عن مقعد واحد .  
ثانياً : إن المعيار الذي يحقق العدالة والمساواة بين المرشحات اللواتي لم يحالفهن الحظ  
بالفوز تنافسياً هو مدى قوة التأييد الذي حصلت عليه المرشحة في دائرتها  
الانتخابية ، المتمثل في نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها من مجموع  
عدد المقترعين في دائرتها الانتخابية ، مهما كان عدد هذه الأصوات بالنسبة  
للأصوات التي حصلت عليها منافساتها في الدوائر الأخرى ضمن المنطقة  
الانتخابية الواحدة .

قراراً صدر في ٢٥ جمادى الأولى لسنة ١٤٢٨ هجرية الموافق ٢٠٠٧/٦/١١ ميلادية .

رئيس محكمة التمييز  
رئيس الديوان الخاص  
بتفسير القوانين  
محمد صامد الرقاد

عضو  
رئيس ديوان التشريع والرأي  
في رئاسة الوزراء  
محمد علي العلاونة

عضو  
قاضي محكمة التمييز  
محمد الخرابشة

عضو  
قاضي محكمة التمييز  
اسماعيل العمري

عضو  
مندوب وزير الشؤون البلدية  
أمين عام الوزارة  
المهندس جمال ابو عبيد

هكذا من أجل